ان تتصوّروا كم تضاعفت هذه الخطورة، اليوم، بسبب استمرار الاحتلال الاسرائيلي، والتصعيد المستمر للعنف والارهاب الرسمي المنظّم في تلك الاراضي، والتي تتعرّض، أيضاً، لتغييرات تستهدف الارض بكل ما فيها وما عليها. ونشير، بشكل خاص، لتزايد الاستيطان، ومصادرة الاراضي، واقامة المستعمرات، والمستوطنات، والطرق، والمنشآت العسكرية فوقها لفرض سياسة الامر الواقع، ولاحداث التغيير الديمغرافي عبر [جلب] المهاجرين الجدد، بالرغم من ان مجلس الامن [الدولي] قد شكّل لجنة خاصة لذلك، وأصدر قراره الرقم ٤٦٥ الداعي لوقف الاستيطان، الاّ ان اسرائيل ماضية في التنكر والتحدي لارادة المجتمع الدولي، برفضها المستمر لقرارات مجلس الامن [الدولي]، والجمعية العامة، ولجنة حقوق الانسان، وما ينطوي عليه هذا التنكّر لارادة المجتمع الدولي من استهتار بالشرعية الدولية وخروج على قراراتها، فضلاً عن تهديده للسلم والامن الدوليين.

ان قضية فلسطين، بشقيها: الاحتلال الاسرائيلي المستمر لأرض فلسطين؛ وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، وما ترتب على ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان الفلسطيني منذ عشرات السنين، تقدم لنا أوضح الامثلة للازدواجية في تطبيق معايير حقوق الانسان، بالنظر الى الدعم والتأييد الذي تمنحه الولايات المتحدة الاميركية وبعض الدول الاخرى لاسرائيل، ممّا يشجعها على الاستمرار في سياساتها القائمة على العدوان والاحتلال والتوسّع، وعلى انتهاكها لحقوق الانسان ومبادىء القانون الدولي، وتمرّدها على الشرعية الدولية، وكأن الشرعية الدولية وحقوق الانسان، رهن إرادة ومفاهيم هذه القوى الدولية التي تمارس، [من] طريق تفوقها، الهيمنة على العالم، وبسط سيطرتها على مؤسسات الشرعية الدولية في الامم المتحدة وغيرها.

السيد الرئيس؛

اذا كان السلم والامن شرطان، في نظر البعض، لركائز حقوق الانسان، فإن حقوق الانسان والتمتع بها للافراد والشعوب، شرط أساسي لاستتباب الامن والسلم الدوليين، لما للتمتع بهذه الحقوق من ارتباط وطيد بأسباب العدل والاستقرار والديمقراطية، فعندما تنتهك حقوق الانسان، ويجرى التنكر للحقوق الاساسية للشعوب، وخصوصاً حقها في تقرير المصير، تنعدم اسباب الامن والاستقرار، ويترافق مع هذا الخلل وما يترتب عليه من صراعات دموية تنامياً مطرداً في سياسات الامعان في انتهاكات حقوق الانسان وتفاقمها، الذي لا يلبث ان يتطوّر بسرعة، الى حروب تبدأ محلية، ولا يعرف أحد مداها، كما لا يعرف أحد منتهاها. وهذا ما يدفعني الى تذكيركم بأن الاحتلال الاجنبي، بطبيعته، يفرض على الارض والشعب تحت الاحتلال خططاً ومشاريع تخدم مصالحه الاستعمارية، وهي، بالضرورة، تتعارض مع مصالح الشعوب تحت الاحتلال؛ لذلك، فإن الاحتلال، بحد ذاته، هو انتهاك صارخ لحق الانسان في الحرية، والنمو، والتطور، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا جانب من جوانب معاناة شعبنا الفلسطيني المحروم من حقه في اقامة البنية الاساسية لمؤسساته كمجتمع وشعب، ومن أبسط حقوقه الانسانية والوطنية، ومن حقه بالعيش حراً فوق أرضه الحرة مثله مثل بقية الشعوب الاخرى.

السيد الرئيس؛

ان الشعب الفلسطيني، الذي يختزن قيم الحضارات والديانات السماوية، ويتماثل معها ومع كل القيم الانسانية، التي بزغ نورها من عمق أرضه المقدّسة، توّاق الى الحرية والعدل والسلام، مثله مثل باقي الشعوب. وقد أكد مجلسنا الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ تمسّكه بهذه المثل والقيم، وأعلن قيام دولته، كما أعلن، في الوقت نفسه، مبادرته للسلام، وهو بذلك كان ولا زال يؤكد تشبّثه بميثاق الامم المتحدة، وقراراتها، بما فيها القرارات المتعلقة به، وبقضيته العادلة، وكذلك بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، وكل المواثيق والاتفاقات الضامنة لحقوق الانسان الفردية والجماعية، خاصة وانه محروم من هذه الحقوق كافة؛ لذلك جاء اعلان الاستقلال؛ استقلال دولة فلسطين، مؤكداً على الأسس التالية:

«ان دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، يطوّرون فيها هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي، وحرية تكوين الاحزاب، ورعاية الاغلبية حقوق الاقلية، واحترام الاقلية قرار الاغلبية، وعلى العدل الاجتماعي، والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق، أو الدين، او اللون، أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل،